

تعقبات أبي جعفر النحاس لأبي عبيد القاسم بن سلام

في إعراب القرآن

Reflections of Abu Jaafar Al-Nahas to Abu Obaid Al-Qasim bin Salam
On the Syntax of the Qur'an

د. عبد الله بن حسين بن علي كعبية

المعهد العالي لتدريب المعلمين – صعدة – اليمن

ahaku2013@gmail.com

تاريخ النشر: 30 ديسمبر 2022

تاريخ القبول: 28 نوفمبر 2022

تاريخ الاستلام: 05 نوفمبر 2022

ملخص البحث

إن القراءات القرآنية يعتمد عليها النحوي في إثبات صحة القاعدة النحوية والصرفية، ويعتمد عليها اللغوي في إثبات اللغات الفصيحة، لذا نجد كثيراً من النحاة اهتموا بدراسة القرآن الكريم دراسة إعرابية، ومن هؤلاء النحاة أبو جعفر النحاس في كتابه (إعراب القرآن) الذي جمع فيه أقوال النحويين واللغويين موافقاً لهم حيناً، ومعتقاً عنهم أحياناً، ومن العلماء الذين عَقَّبَ عليهم أبو جعفر النحاس أبا عبيد القاسم بن سلام، ومن هنا جاء اختياري هذا الموضوع الموسوم بـ (تعقبات أبي جعفر النحاس لأبي عبيد في إعراب القرآن)، فأردت في هذا البحث رصد بعض تعقبات النحاس لآراء أبي عبيد، وقد كانت أغلب هذه التعقبات ترتبط بالقراءات القرآنية من حيث صحة القراءة بها، والبحث عن مسوغات جوازها من عدمه، ومدى أثر ذلك في المعنى، وتعدد الأوجه الإعرابية، والذي دفعني لاختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب منها:

1- أن الموضوع ذو صلة قوية بالقرآن الكريم وقراءاته، وإعراب آياته، وفهم معانيه.

2- تسليط الضوء على أقوال عُلَمَاء من علماء العربية.

منهج البحث: المنهج الاستقرائي التحليلي.

أهم النتائج:

1- أن موقف أبي جعفر النحاس من أبي عبيد يتجلى في مخالفته في معظم الآراء.

2- أن القراءات التي ثبتت بالتواتر يجب أن تحظى بالقبول، وعدم التشكيك فيها.

3- أن للنحاة مواقف تباينت في تجويز أوجه تبيحها اللغة، ويستسيغها القياس، اتضحت معالمه في

مواقفهم من توجيه النص القرآني، وموقفهم من قراءاته.

الكلمات المفتاحية: أبو جعفر النحاس - أبو عبيد - توجيه - القراءة.

Summary

Grammarians rely upon Qur'anic readings in demonstrating the validity of grammatical rules while linguists use them to demonstrate languages eloquence. Abu Jaafar Al-Nahhas studied the Holy Qur'an's syntax in his book titled "The Syntax of the Qur'an", collecting and commenting on grammarians' and linguists' accounts. Al-Nahhas has commented on Abu Ubaid Al-Qasim's account. This research has aimed to document some of Al-Nahhas' reflections on Abu Ubaid's opinions. The reflections relate to Qur'anic readings, including their validity, justifications for using or not using them, impact on meaning, and multiplicity of syntactic aspects.

The research has demonstrated that readings that have been documented to be in succession should be accepted and not questioned.

Keywords: Abu Jaafar Al-Nahhas – Abu Ubaid – Guidance – Reading.

1- مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن القرآن الكريم أسهم بقراءاته المختلفة في الحفاظ على اللسان العربي من اللحن والخطأ، فالقراءات القرآنية يعتمد عليها النحوي في إثبات صحة القاعدة النحوية والصرفية، ويعتمد عليها اللغوي في إثبات اللغات الفصيحة، لذا نجد كثيراً من النحاة اهتموا بدراسة القرآن الكريم دراسة إعرابية، ومن هؤلاء النحاة أبو جعفر النحاس في كتابه (إعراب القرآن) الذي جمع فيه أقوال النحويين واللغويين موافقاً لهم حيناً، ومعقباً عليهم أحياناً، ومن العلماء الذين عَقَّبَ عليهم أبو جعفر النحاس أبا عبيد القاسم بن سلام، ومن هنا جاء اختياري هذا الموضوع الموسوم بـ (تعقبات أبي جعفر النحاس لأبي عبيد في إعراب القرآن)، فأردت في هذا البحث رصد بعض تعقبات النحاس إزاء أقوال وآراء أبي عبيد، وقد كانت أغلب هذه التعقبات ترتبط بالقراءات القرآنية من حيث صحة القراءة بها، والبحث عن مسوغات جوازها من عدمه، ومدى أثر ذلك في المعنى، وتعدد الأوجه الإعرابية، وصنفتها على قسمين: الأول: المسائل النحوية، والثاني: المسائل الصرفية.

والذي دفعني لاختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب منها:

- 1- أن الموضوع ذو صلة قوية بالقرآن الكريم وقراءاته، وإعراب آياته، وفهم معانيه.
- 2- تسليط الضوء على أقوال عُلَمَين من علماء العربية.
- 3- أن هناك دراسة سابقة في تعقبات النحاس بعنوان (تعقبات النحاس لأبي حاتم السجستاني في إعراب القرآن) للدكتور: علي بن إبراهيم السعود.

أما منهجي في البحث فقد اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي خلال ما يأتي:

- أضع لكل مسألة عنواناً مع ذكر موضع الشاهد من الآية.
- أنقل نص أبي جعفر النحاس الذي يتضمن تعقبه لأبي عبيد ورده عليه.
- دراسة المسائل دراسة علمية من خلال توجيه تلك القراءات، وذكر ما قد يكون بينها من اختلاف في المعنى، واستقصاء أوجه الإعراب فيها.

وانتظم البحث في قسمين، يسبقهما مقدمة وتمهيد، ويتلوها خاتمة تبين أهم نتائج البحث.

أما التمهيد ففيه مبحثان: المبحث الأول: أبو جعفر النحاس: حياته وأثاره. والمبحث الثاني: أبو عبيد القاسم بن سلام حياته وأثاره. وأما القسم الأول: فتناولت فيه المسائل النحوية، والقسم الثاني: تناولت فيه المسائل الصرفية.

ثم ذيلت البحث بخاتمة تضمنت نتائجه، وثبت للمصادر والمراجع.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

2- التمهيد

1-2 المبحث الأول: أبو جعفر النحاس: حياته وأثاره:

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس، وكان واسع العلم، غزير الرواية، كثير التأليف⁽¹⁾، أخذ عن أبي العباس المبرد، وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش، وأبي عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه، وعن أبي إسحاق الزجاج، وغيرهم⁽²⁾.

توفي سنة (338هـ)، وكان سبب موته أنه كان يُقَطَّعُ بحراً من العروض على شاطئ النيل، فسمعه بعض العامة، فقال: هذا الشيخ يسحر النيل. فركله برجله فذهب في النيل، فكان آخر العهد به⁽³⁾.

ومصنفاته كثيرة منها: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والناسخ والمنسوخ، والكافي في النحو، والمقنع في مسائل الخلاف، وشرح المعلقات السبع، وشرح المفضليات، وشرح أبيات الكتاب، وغير ذلك⁽⁴⁾.

2-2 المبحث الثاني: أبو عبيد القاسم بن سلام حياته وأثاره:

هو أبو عبيد القاسم بن سلام الخُزاعي. موثى للأزد من أبناء خُراسان⁽⁵⁾، أخذ الأدب عن أبي زيد الأنصاري وعن أبي عبيدة معمر بن المثنى والأصمعي واليزيدي وغيرهم من البصريين. وأخذ عن ابن الأعرابي وأبي زياد الكلابي ويحيى الأموي وأبي عمرو الشيباني والكسائي والفراء⁽⁶⁾.

(1) ينظر: طبقات النحويين واللغويين 220، وإنباه الرواة 136/1.

(2) ينظر: نزهة الألباء 218، وإنباه الرواة 136/1، وبغية الوعاة 362/1.

(3) ينظر: إنباه الرواة 137/1، وإشارة التعيين 45، والبلغة 82، وبغية الوعاة 362/1.

(4) ينظر: طبقات النحويين واللغويين 220، ونزهة الألباء 218، وإنباه الرواة 137/1، وإشارة التعيين 45، والبلغة 82، وبغية الوعاة 362/1، والأعلام 208/1.

(5) ينظر: طبقات النحويين واللغويين 199، وإنباه الرواة 12/3، وإشارة التعيين 261، والأعلام 176/5.

(6) ينظر: نزهة الألباء 110، وإنباه الرواة 13/3، وإشارة التعيين 261، وبغية الوعاة 253/2.

قال الجاحظ: لم يكتب الناس أصح من كتبه، ولا أكثر فائدة⁽¹⁾.
وقال إسحاق بن راهويه الحنظلي: أبو عبيد أوسعنا علماً، وأكثرنا أدباً، وأجمعنا جمعاً، إنا نحتاج إلى أبي عبيد، وأبو عبيد لا يحتاج إلينا⁽²⁾.

وقال أبو الطيب: مصنف حسن التأليف إلا أنه قليل الرواية، يقتطع من اللغة علوماً افتن بها، وكتابه الغريب المصنف اعتمد فيه على كتاب رجل من بني هاشم، جمعه لنفسه. وأخذ كتب الأصمعي فيوب ما فيها، وأضاف إليها شيئاً من علم أبي زيد وروايات عن الكوفيين، وكذا كتابه في غريب الحديث وغريب القرآن انتزعهما من غريب أبي عبيدة: وكان مع هذا ثقة ورعاً لا بأس به، ولا نعلمه سمع من أبي زيد شيئاً، وكان ناقص العلم بالإعراب⁽³⁾.
توفي سنة 224هـ⁽⁴⁾.

من مصنفاته: الغريب المصنف، غريب القرآن، غريب الحديث، معاني القرآن، كتاب الأموال، المقصور والممدود، القراءات، المذكر والمؤنث، الأمثال السائرة، وغير ذلك⁽⁵⁾.

3- القسم الأول: المسائل النحوية

1-3 إعراب (طعام) في قوله تعالى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾⁽⁶⁾.
قال أبو جعفر النحاس: "فدية طعام مساكين" هذه قراءة أهل المدينة وابن عامر رواها عنه عبيد الله عن نافع، وقرأ أبو عمرو والكسائي وحمزة (فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ)⁽⁷⁾، واختار أبو عبيد أن يقرأ (فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ) قال: لأن الطعام هو الفدية.

قال أبو جعفر: لا يجوز أن يكون الطعام نعتاً لأنه جوهر، ولكنه يجوز على البدل وأبين منه أن يقرأ (فِدْيَةٌ طَعَامُ) بالإضافة لأن فدية مهمة تقع للطعام وغيره فصار مثل قولك: هذا ثوب خز⁽⁸⁾.

فالخلاف بين أبي جعفر النحاس وأبي عبيد في إعراب (طعام)، فأبو عبيد يرى جواز إعرابه نعتاً من إضافة الموصوف إلى الصفة، والنحاس ذهب إلى عدم جواز ذلك.

فوجه القراءة بالإضافة أنه سمي الطعام الذي يفدى به الصيام فدية، ثم أضافه إلى طعام، وهو بعضه، فهو من إضافة بعض إلى كل مثل: هذا خاتم حديد. ووجه القراءة بغير إضافة أنه سمي الشيء الذي يفدى به الصيام فدية، ثم أبدل الطعام منها، بدل الشيء من الشيء، ورفع (الفدية) في القراءتين بالابتداء، والخبر

(1) ينظر: طبقات النحويين واللغويين 199، والأعلام 5/176.

(2) نزهة الألباء 112.

(3) بغية الوعاة 253/2.

(4) ينظر: طبقات النحويين واللغويين 200، ونزهة الألباء 114، وإنباه الرواة 20/3، وإشارة التعيين 261، والبلغة 233، وبغية الوعاة 254/2، والأعلام 5/176.

(5) ينظر: إنباه الرواة 22/3، وإشارة التعيين 262، والبلغة 233، وبغية الوعاة 253/2، والأعلام 5/176.

(6) سورة البقرة، من الآية: 184.

(7) ينظر: السبعة 176، والحجة للفراسي 272/2، وحجة القراءات 124.

(8) إعراب القرآن 95/1.

محذوف، تقديره: فعلية فدية، ونحوه⁽¹⁾.

والصحيح ما ذهب إليه النحاس: لأن طعاماً ليس بصفة، وهو إما أن يراد به (طعام) المصدر بمعنى الإطعام كالعطاء بمعنى الإعطاء، أو يراد به (طعام) المفعول، وعلى كلا التقديرين لا يحسن به الوصف: لأن المصدر لا يوصف به إلا عند إرادة المبالغة، ولا معنى لها هنا، والذي بمعنى المفعول ليس جارياً على فعل ولا منقاساً، فلا تقول: في مضروب ضراب، ولا في مقتول قتال، ولكونها غير جارية على فعل لم تعمل عمله، لا يجوز فيها مررت برجل طعام خبزه ولا شراب ماؤه، فيرفع ما بعدها بها، وإذا تقرر هذا فهو ضعف أن يكون ذلك من إضافة الموصوف إلى صفته⁽²⁾.

2-3 أوجه إعراب الفعل بعد (حتى) في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾⁽³⁾.

قال أبو جعفر النحاس: "(وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)" هذه قراءة أهل الحرمين، وقرأ أهل الكوفة والحسن وابن أبي إسحاق وأبو عمرو (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) بالنصب⁽⁴⁾ وهو اختيار أبي عبيد وله في ذلك حجتان: إحداهما عن أبي عمرو: قال: (زلزلوا) فعل ماضٍ و(يقول) فعل مستقبل فلما اختلفا كان الوجه النصب، والحجة الأخرى حكاها عن الكسائي، قال: إذا تناول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل⁽⁵⁾.

وقد رد النحاس على اختيار أبي عبيد بقوله: "أما الحجة الأولى بأن (زلزلوا) ماضٍ و(يقول) مستقبل فشيء ليس فيه علة الرفع ولا النصب: لأن حتى ليست من حروف العطف في الأفعال ولا هي البتة من عوامل الأفعال... ومذهب سيبويه في (حتى) أن النصب فيما بعدها من جهتين، الأولى: أن تكون (حتى) غاية بمعنى (إلى) أن نحو: سرت حتى أدخلها أي: كي أدخلها، والرفع على أنه في معنى الحال من جهتين: الأولى: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا نحو: سرت حتى أدخلها أي: سرت فأدخلها فالدخول متصل بالسير بلا فصل بينهما، وقد مضيا جميعاً، ولا تعمل (حتى) هاهنا بإضمار (أن) لأن بعدها جملة كما قال الفرزدق⁽⁶⁾: (الطويل)

فيا عَجَباً حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّني كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ

فعلى هذه القراءة بالرفع وهي أبين وأصح معنى، أي: وزلزلوا حتى الرسول يقول أي: حتى هذه حاله، لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى، والثانية: في الرفع في غير الآية سرت حتى أدخلها أي: كي أدخلها، والرفع على أنه في معنى الحال من جهتين: الأولى: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا نحو: سرت حتى أدخلها أي: سرت فأدخلها فالدخول متصل بالسير بلا فصل بينهما، وقد مضيا جميعاً، ولا تعمل (حتى) هاهنا بإضمار (أن) لأن بعدها جملة كما قال الفرزدق⁽⁶⁾: (الطويل)

(1) ينظر: الكشف/1/282.

(2) ينظر: البحر المحيط/2/191، والدر المصون/2/274.

(3) سورة البقرة، من الآية: 214.

(4) قرأ نافع وحده بالرفع وهي قراءة أهل الحرمين، والباقون بالنصب. ينظر: السبعة/181، والحجة للفراسي/2/305، والمبسوط/146، وحجة القراءات/131، وتحرير التيسير/304.

(5) إعراب القرآن/1/107.

(6) البيت في ديوانه (361) برواية: (فيا عجيبي) والبيت من شواهد: الكتاب/3/18، والمقتضب/2/40، والأصول/1/425، والتذليل/11/250.

(7) ينظر: إعراب القرآن/1/107.

وقد لخص السمين الحلبي حالة الفعل بعد (حتى) بقوله: "واعلم أن (حتى) إذا وقع بعدها فعل: فإما أن يكون حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً، فإن كان حالاً رفع نحو: مرض حتى لا يرجونه، أي: في الحال. وإن كان مستقبلاً نصب، تقول: سرت حتى أدخل البلد وأنت لم تدخل بعد. وإن كان ماضياً فتحكيه، ثم حكايته له: إما أن تكون بحسب كونه مستقبلاً، فتنصبه على حكاية هذه الحال، وإما أن يكون بحسب كونه حالاً، فترفعه على حكاية هذه الحال، فيصدق أن تقول في قراءة الجماعة: حكاية حال، وفي قراءة نافع أيضاً: حكاية حال"⁽¹⁾.

3-3 مصدر الفعل (دَفَعَ) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾⁽²⁾.

قال أبو جعفر النحاس: "اختار أبو عبيد (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)، وأنكر (دفاع)⁽³⁾، وقال: لأن الله تعالى لا يغالبه أحد"⁽⁴⁾.

ذكر العلماء في توجيه قراءة (دفاع) قولين⁽⁵⁾:

الأول: يجوز أن يكون مصدراً لفعل، نحو: كتب كتاباً.

الثاني: يجوز أن يكون مصدراً لفاعل نحو: قاتل قتالاً، يدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾⁽⁶⁾، وليس فاعل هاهنا مما يكون الفعل فيه من اثنين، لكن دفع ودافع بمعنى واحد.

قال أبو جعفر: القراءة بدفاع حسنة جيدة وفيها قولان قال أبو حاتم: دافع ودفع واحد يذهب إلى أنه مثل طارقت النعل، وأجود من هذا وهو مذهب سيبويه لأن سيبويه قال: وعلى ذلك دفعت الناس بعضهم ببعض، ثم قال: ومثل ذلك ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض. قال أبو جعفر: هكذا قرأت على أبي إسحاق في كتاب سيبويه أن يكون (دفاع) مصدر دفع كما تقول: حسبت الشيء حساباً ولقيته لقاء وهذا أحسن فيكون دفاع ودفع مصدرين لدفع⁽⁷⁾. فالنحاس يرى أن (دفاع ودفع) مصدران للفعل (دَفَعَ)، وأبو حاتم يرى أن الفعلين (دافع ودفع) واحد.

ويرى السمين الحلبي أن القراءتين تتحدان في المعنى⁽⁸⁾، فلا وجه لإنكار أبي عبيد لأنهما قراءتان متواترتان، وليس في القراءة بأحد الحرفين إحالة معنى الآخر.

3-4 توجيه قراءة (تجارة) بالنصب في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾⁽⁹⁾.

(1) الدر المصون/2/382.

(2) سورة البقرة، من الآية: 251.

(3) قرأ نافع (دفاع)، وقرأ الباقر (دفع) بغير ألف، ينظر: السبعة/187، والتيسير/297. وفي المبسوط/149: قرأ أبو جعفر ونافع ويعقوب (دفاع)، وقرأ الباقر (دفع) بغير ألف.

(4) إعراب القرآن/1/124.

(5) ينظر: الحجة في علل القراءات/2/170، والحجة للفارسي/2/352، والكشف/1/304، وشرح الهداية/1/202، والموضح/1/336.

(6) سورة الحج، من الآية: 38.

(7) إعراب القرآن/1/124.

(8) ينظر: الدر المصون/2/534.

(9) سورة النساء، من الآية: 29.

قال أبو جعفر النحاس: " (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) هذه قراءة أهل المدينة وأبي عمرو، وقرأ الكوفيون (تجارة) بالنصب⁽¹⁾. وهو اختيار أبي عبيد.

قال أبو جعفر: النصب بعيد من جهة المعنى والإعراب. فأما المعنى فإن هذه التجارة الموصوفة ليس فيها أكل الأموال بالباطل فيكون النصب، وأما الإعراب فيوجب الرفع لأن (أن) هاهنا في موضع نصب؛ لأنها استثناء ليس من الأول و(تكون) صلتها، والعرب تستعملها هاهنا بمعنى وقع فيقولون: جاءني القوم إلا أن يكون زيد ولا يكاد النصب يعرف⁽²⁾.

جاء في توجيه القراءتين قولان: الأول: من قرأ بالنصب جعل (كان) ناقصة، واسمها مستتر، والتقدير: إلا أن تكون الأموال أموال تجارة، ويجوز أن يفسر الضمير بالتجارة بعدها أي: أن تكون التجارة تجارة كقوله⁽³⁾:
(الطويل)

إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً

أي: إذا كان اليوم يوماً.

الثاني: من قرأ بالرفع جعل (كان) تامة، بمعنى: وقع وحدث، فرفع بها واستغنى عن الخبر⁽⁴⁾.

والمسألة محل خلاف بين النحويين على قولين:

الأول: اختيار النصب من وجهين: أحدهما: أن في تكون ذكراً من الأموال. والآخر: أنه لو لم يجعل فيها ذكر منها ثم أفردت بالتجارة وهي نكرة، كان فصيحاً في كلام العرب النصب، إذ كانت مبنية على اسم وخبر، فإذا لم يظهر معها إلا نكرة واحدة نصبوا ورفعوا⁽⁵⁾، كما قال الشاعر⁽⁶⁾: (الطويل)

إذا كان طغناً بينهم وعناقاً

أي: إذا كان الأمر.

الثاني: اختيار الرفع لمعنيين: أحدهما: أن الرفع أدل على انقطاع الاستثناء، وأن الأول محرم على الإطلاق. والثاني: أن من نصب أضمر التجارة، فقال: معناه: إلا أن تكون التجارة تجارة. والإضمار قبل الذكر ليس بقوي، وإن كان جائزاً⁽⁷⁾.

(1) قرأ حمزة والكسائي وعاصم (تجارة) بالنصب، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (تجارة) بالرفع، ينظر: السبعة 231، وحجة القراءات 199، والمبسوط 178 بزيادة خلف.

(2) إعراب القرآن 210/1.

(3) عجز بيت لعمرو بن شأس، وصدره: (بني أسهل هل تعلمون بلاءنا) في الكتاب 47/1، وخزانة البغداد 521/8. والشاهد في معاني القرآن للفرأء 186/1، ومعاني القرآن للزجاج 259/2، والحجة للفرأسي 441/2، والكشاف 327/1، والدر المصون 674/2.

(4) ينظر: تفسير الطبري 628/6، والحجة للفرأسي 152/3، والكشاف 386/1، والتفسير البسيط 468/6، والمحزر الوجيز 41/2، والبيان 351/1، البحر المحيط 611/3، والدر المصون 663/3.

(5) تفسير الطبري 629/6.

(6) بلا نسبة، وصدره: (أعني هلا تبيكان عفاقاً)، والبيت من شواهد معاني القرآن للفرأء 186/1، وتفسير الطبري 106/5، 629/6، والتفسير البسيط 468/6، والدر المصون 674/2.

(7) التفسير البسيط 468/6.

وقال مكي بن أبي طالب: الأكثر في كلام العرب أن قولهم (إلا أن تكون) في الاستثناء بغير ضمير فيها على معنى يحدث أو يقع، وهذا مخالف لاختيار أبي عبيد⁽¹⁾.

وقال ابن عطية: تمام كان يترجح عند بعض لأنها صلة، فهي محطوطة عن درجتها إذا كانت سليمة من صلة وغيرها، وهذا ترجيح ليس بالقوي، ولكنه حسن⁽²⁾.

فالنحاس استبعد القراءة بالنصب لبعدها من جهة المعنى والإعراب، والحق مع أبي عبيد، للشواهد من كلام العرب، ولا وجه لقول النحاس.

3-5 توجيه رفع الاسم المعطوف (جنات) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِمَّنْ طَلَعَهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾⁽³⁾.

قال أبو جعفر النحاس: "وقرأ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والأعمش وهو الصحيح من قراءة عاصم (وجنات) بالرفع⁽⁴⁾، وأنكر هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم حتى قال أبو حاتم: هي محال لأن الجنات لا تكون من النخل.

قال أبو جعفر: والقراءة جائزة وليس التأويل على هذا ولكنه رفع بالابتداء والخبر محذوف أي: ولهم جنات كما قرأ جماعة من القراء"⁽⁵⁾.

اختلف في توجيه قراءة الرفع على قولين:

الأول: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، واختلف في تقديره: فقدره النحاس بـ(ولهم جنات)، وقدره الزمخشري متقدماً أي: (وتم جنات)⁽⁶⁾،

وقدره ابن عطية: (ولكم جنات)⁽⁷⁾، وقدره أبو البقاء: (ومن الكرم جنات)⁽⁸⁾. الثاني: أن يكون معطوفاً على (قنوان) قال الزمخشري: "على معنى محاطة أو مخرجة من النخل قنوان، وجنات من أعناب أي: من نبات أعناب"⁽⁹⁾.

قال أبو حيان معلقاً على قول الزمخشري: "وهذا العطف هو على أن لا يُلْحَظَ فيه قيدٌ من النخل فكأنه قال: ومن النخل قنوان دانية وجنات من أعناب حاصلة"⁽¹⁰⁾.

والصحيح في هذه المسألة قول أبي جعفر النحاس، بأن (جنات) مبتدأ وخبره محذوف، ولا وجه لإنكار أبي

(1) البحر المحيط 611/3.

(2) المحرر الوجيز 41/2.

(3) سورة الأنعام، من الآية: 99.

(4) في مختصر ابن خالويه 45: الأعمش، وفي المبسوط 199: بالرفع عن عاصم بالكوفة، وببغداد وهو قراءة علي بن أبي طالب وقراءة عبد الله بن مسعود وأبي عبد الرحمن السلمي والأعمش. وقرأ الباقر بالنصب.

(5) إعراب القرآن 24/2.

(6) الكشف 52/2.

(7) المحرر الوجيز 328/2.

(8) التبيان 525/1.

(9) الكشف 52/2.

(10) البحر المحيط 599/4.

عبيد القراءة؛ لأن لها وجهاً من العربية.

3-6 توجيه فتح همزة (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِلَهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾⁽¹⁾

قال النحاس: "قرأ عبد الله بن عامر (إنهم لا يعجزون) بفتح الهمزة⁽²⁾، واستبعد أبو حاتم وأبو عبيد هذه القراءة، قال أبو عبيد: وإنما تجوز على أن يكون المعنى (ولا تحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون). قال أبو جعفر: الذي ذكره أبو عبيد لا يجوز عند النحويين البصريين لا يجوز حسبت زيدا أنه خارج إلا بكسر إن، وإنما لم يجز لأنه في موضع المبتدأ كما تقول: حسبت زيدا أبوه خارج، ولو فتحت لصار المعنى حسبت زيدا خروجه، وهذا محال، وفيه أيضاً من البعد أنه لا وجه لما قاله يصح به معنى إلا أن تجعل (إلا) زائدة، ولا وجه لتوجيه حذف في كتاب الله - جل وعز - إلى التطول بغير حجة يجب التسليم لها، والقراءة جيدة على أن يكون المعنى (لأنهم لا يعجزون)"⁽³⁾.

فقراءة ابن عامر بالفتح على إضمار (اللام) وحذفها وهو متعلق بالجملة الأولى، ويكون التقدير: لا تحسبتهم سبقوا لأنهم لا يفوتون⁽⁴⁾. ووجه الاستبعاد أنها تعليل للنهي أي: لا تحسبتهم فائتين لأنهم لا يعجزون، أي: لا يقع منك حسابان لقولهم لأنهم لا يعجزون، وإما على أنها بدل من مفعول الحساب. وقال أبو البقاء: "إنه متعلق بتحسب، إما مفعول، أو بدل من سبقوا، وعلى كلا الوجهين تكون (لا) زائدة، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما: زيادة (لا). والثاني: أن مفعول حسبت إذا كان جملة وكان مفعولاً ثانياً كانت فيه (إن) مكسورة؛ لأنه موضع مبتدأ وخبر"⁽⁵⁾. فقراءة ابن عامر بالفتح هي على حذف لام التعليل، وتكون الجملة في تأويل مصدر هو علة للنهي. وكلا القراءتين بكسر همزة (إنَّ) وفتحها مفيدة لكون الجملة تعليلية. وقراءة ابن عامر متواترة فلا التفت إلى استبعادها.

3-7 منع (ثمود) من الصرف في قوله تعالى: ﴿وَالِئِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمُ صَالِحًا﴾⁽⁶⁾.

قال أبو جعفر النحاس: "قرأ يحيى بن وثاب والأعمش (وإلى ثمود أخاهم صالحاً) وصرفا (ثموداً) في سائر القرآن، ولم يصرف حمزة (ثمود) في شيء من القرآن، وكذا روي عن الحسن واختلف سائر القراء فيه فصرفوه في موضع، ولم يصرفوه في موضع، وزعم أبو عبيد أنه لولا مخالفة السواد لكان الوجه ترك الصرف إذ كان الأغلب عليه التأنيث.

قال أبو جعفر: الذي قاله أبو عبيد - رحمه الله - من أن الغالب عليه التأنيث كلام مردود: لأن (ثموداً) يقال له: حي، ويقال له: قبيلة، وليس الغالب عليه القبيلة بل الأمر على ضد ما قال عند سيبويه، والأجود عند سيبويه فيما لم يقل فيه بنو فلان الصرف نحو: قريش وثقيف وما أشبههما وكذا ثمود، والعلة في ذلك أنه لما

(1) سورة الأنفال، الآية: 59.

(2) قرأ ابن عامر وحده (أنهم) بفتح الألف، وكسرهما الباقيون. ينظر: السبعة 308، والحجة للفراسي 157/4، والمبسوط 222، وحجة

القراءات 312، والتيسير 368.

(3) إعراب القرآن 102/2.

(4) ينظر: الحجة للفراسي 158/4.

(5) ينظر: التبيان 630/2.

(6) سورة هود، من الآية: 61.

كان التذكير الأصل وكان يقع له مذكرو مؤنث كان الأصل والأخف أولى والتأنيث جيد بالغ حسن، وأنشد سيوييه في التأنيث⁽¹⁾: (الكامل)

غَلَبَ المساميحَ الوليدُ سَمَاحَةً وكفى قُرَيْشَ الْمُعْضَلَاتِ

(2)

الشاهد فيه ترك صرف قريش حملاً على معنى القبيلة.

اختلف القراء في منع (ثمود) على قولين⁽³⁾: الأول: أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، على أن (ثمود) اسم للقبيلة، وهو مذهب عامة القراء. الثاني: أنه اسم مصروف، على أن (ثمود) اسم للحي، وهو مذهب الأعمش وابن وثاب.

والصحيح جواز الوجهين.

3-8 حكم الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾⁽⁴⁾.

قال أبو جعفر النحاس: " (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ) نصب بالاستثناء، وهي القراءة البينة. وقرأ أبو عمرو وابن كثير (إلا امرأتك) بالرفع على البدل⁽⁵⁾، فأنكر هذه القراءة جماعة منهم أبو عبيد، قال أبو عبيد: ولو كان كذا لكان (ولا يلتفت) بالرفع، وقال غيره: كيف يجوز أن يأمرها بالالتفات؟.

قال أبو جعفر: وهذا الحمل من أبي عبيد ومن غيره على مثل أبي عمرو مع جلالته ومحلّه من العربية لا يجب أن يكون، والتأويل له على ما حكى محمد بن يزيد قال: هذا كما يقول الرجل لحاجبه لا يخرج فلان فلفظ النهي لفلان ومعناه للمخاطب أي لا تدعه يخرج، فكذا لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك، ومثله لا يقيم أحد إلا زيد، يكون معناه انهم عن القيام إلا زيدا، ووجه آخر يكون معناه مرزبداً وحده بالقيام⁽⁶⁾.

جاء في توجيه قراءة الرفع وجهان⁽⁷⁾: الأول: أنه على البدل من (أحد) وهو أحسن من النصب، لأن الكلام غير موجب، وهذا الوجه رده أبو عبيد بأنه يلزم منه أنهم نهوا عن الالتفات إلا المرأة، فإنها لم تنه عنه، وهذا لا يجوز، ولو كان الكلام برفع (يلتفت) و(لا) نافية، فيكون الكلام خبراً عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا امرأته فإنها تلتفت، لكان الاستثناء بالبدلية واضحاً، لكنه لم يقرأ برفع (يلتفت) أحد. وأبو عبيد لم يرد الرفع لخصوص كونه رفعاً، بل لفساد المعنى، وفساد المعنى دائر مع الاستثناء من (أحد)، وأبو عبيد يخرج النصب على الاستثناء من (بأهلك)، ولكنه يلزم من ذلك إبطال قراءة الرفع، ولا سبيل إلى ذلك لتواترها. الثاني: أن الرفع على الاستثناء المنقطع. والقائل بهذا جعل قراءة النصب أيضاً من الاستثناء المنقطع، فالقراءتان عنده على حد سواء، فالنصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر، والرفع لبني تميم وعليه اثنان من القراء.

(1) البيت لعدي بن الرقاع في ديوانه 40، والبيت من شواهد الكتاب 250/3، والمقتضب 362/3، والإنصاف 413/2، وخزانة البغداد 203/1.

(2) إعراب القرآن 173/2.

(3) ينظر: الدر المصون 346/6.

(4) سورة هود، من الآية: 81.

(5) قرأ ابن كثير وأبو عمرو (إلا امرأتك) برفع التاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي بنصب التاء. ينظر: السبعة 338.

والمبسوط 241، وحجة القراءات 347، والتيسير 386.

(6) إعراب القرآن 179/2.

(7) ينظر: الدر المصون 365/6.

3-9 منع (سباً) من الصرف في قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يَاقِينٍ﴾⁽¹⁾

قال أبو جعفر النحاس: " (وجئتك من سبأ بنتاً ياقين) قراءة المدنيين والكوفيين. وقرأ المكيون والبصريون (مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يَاقِينٍ) بغير صرف⁽²⁾.

وقد تكلم أبو عبيد القاسم بن سلام في هذا بكلام كثير التخليط ونمليه على نص ما قال، إذ كان كتابه أصلاً من الأصول ليوقف على نص ما قال، ويعلم موضع الغلط منه. قال أبو عبيد: وهي قراءتنا التي نختار، يعني (من سبأ بنتاً ياقين)، قال أبو عبيد: لأن سبأ اسم مؤنث لامرأة أو قبيلة، وليس بخفيف فيجري لخصته والذي يجريه يذهب به إلى أنه اسم رجل، ومن ذهب إلى هذا لزمه أن يجري (ثمود) في كل القرآن فإنه وإن كان اليوم اسم قبيلة فإنه في الأصل اسم رجل وكذلك سبأ، فإن قيل: إن ثمود أكثر في العدد من سبأ بحرف، قيل: إن الحركة التي في الباء والهمزة قد زادت في ثقله أكثر من ذلك الحرف أو مثله، إنما الزيادة في ثمود واو ساكنة. قال أبو جعفر: قوله: (لأن سبأ اسم مؤنث لامرأة أو قبيلة) يوجب أنه ترك صرفه لأحد هذين الأمرين، وأحدهما لا يشبه صاحبه، لأن اسم المرأة تأنيث حقيقي واسم القبيلة تأنيث غير حقيقي، والاختيار عند سيبويه في أسماء القبائل إذ كان لا يستعمل فيها (بنو) الصرف نحو: ثمود، وقوله: (ليس بخفيف فيجري لخصته) ليس بحجة على من صرفه لأنه لم يقل أحد علمناه: صرفته لأنه خفيف. وقوله: (والذي يجريه يذهب به إلى أنه اسم رجل) ليس هذا حجة من أجراه، إنما حجته أنه اسم للحي وإن كان أصله على الحقيقة أنه اسم لرجل. روى فروة بن مسيك وعبد الله بن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو معروف في النسب (سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان)⁽³⁾، وإن كان أبو إسحاق قد زعم أنه من صرفه جعله اسماً للبلد. وقوله: (فإن قيل: إن ثمود أكثر في العدد من سبأ) قيل: إن الحركتين اللتين في الباء والهمزة قد زادت في ثقله أكثر من ذلك الحرف أو مثله، فهذا موضع التخليط لأن الحركة التي في الباء والهمزة في ثمود وسبأ بالحركة لا معنى له لأتهما جميعاً متحركان.

قال أبو جعفر: والقول في سبأ ما جاء التوقيف فيه أنه اسم رجل في الأصل، فإن صرفته فلأنه قد صار اسماً للحي، وإن لم تصرفه جعلته اسماً للقبيلة مثل ثمود إلا أن الاختيار عند سيبويه الصرف، وحجته في ذلك قاطعة؛ لأن هذا الاسم لما كان يقع للتذكير والتأنيث كان التذكير أولى لأنه الأصل والأخف⁽⁴⁾.

اختلف القراء في منع (سبأ) من الصرف على قولين⁽⁵⁾:

(1) سورة النمل، من الآية: 22.

(2) قرأ أبو عمرو وابن كثير، بفتح الهمز من غير تنوين فيهما، وروى قنبل بإسكان الهمزة منهما، وقرأ الباقر بالخفض والتنوين. ينظر: السبعة 480، والمبسوط 331، وحجة القراءة 525، والبيز وأبو عمرو في: التيسير 458، والنشر 337/2.

(3) عن فروة بن مسيك... فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا سَبَأٌ؟ أَرْضٌ هِيَ أَمْ امْرَأَةٌ؟ قَالَ: "لَيْسَتْ بِأَرْضٍ وَلَا امْرَأَةً، وَلَكِنَّهُ رَجُلٌ وَلَدَ عَشْرَةَ مِنَ الْعَرَبِ...". مسند ابن أبي شيبه، (فروة بن مسيك)، (713)، 225/2، وينظر: سنن الترمذي، (باب: وَمِنْ سُورَةِ سَبَأٍ)،

(3222)، 214/5.

(4) إعراب القرآن 140/3.

(5) ينظر: تفسير الطبري 38/18، ومعاني القرآن للزجاج 114/4، ومشكل إعراب القرآن 533/2، والكتاب الفريد 87/5، والبحر المحيط 225/8، والدر المصون 594/8.

الأول: أنه اسم مصروف، على أنه اسم للحي أو المكان أو الأب.
الثاني: أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، باعتبار أنه اسم للقبيلة، أو البقعة أو لامرأة.
والوجهان جائزان لأن القراءتين متواترتان.
والخلاف بين النحاس وأبي عبيد في علة الصرف، وقد ذكر النحاس في سورة سبأ أن أبا عبيد جعل (سبأ) اسماً للقبيلة، والصحيح أن من صرفه جعله اسماً لأب أو لحي، ومن لم يصرفه جعله اسماً للقبيلة أو للمدينة أو لامرأة فلم يصرف للتعريف والتأنيث.
10-3 حكم نصب لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾⁽¹⁾.

قال أبو جعفر النحاس: "بالنصب قراءة الربيع بن خثيم والحسن وابن أبي إسحاق ويحيى بن وثاب

والأعمش وحمزة والكسائي⁽²⁾، وإليها يذهب أبو عبيد وأبو حاتم، وحكى أبو عبيد: أنها على النعت. قال أبو جعفر: وهذا غلط وإنما هو البدل ولا يجوز النعت هاهنا لأنه ليس بتحلية"⁽³⁾.
جاء في إعراب لفظ الجلالة ثلاثة أوجه⁽⁴⁾: الأول: النصب على البدل من (أحسن). والثاني: النصب على المدح بتقدير: أعني. والثالث: عطف بيان. وكل الأوجه جائزة، وأقواها الأول.

4- المبحث الثاني: المسائل الصرفية:

1-4 (فاعل) بمعنى (فعل) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى﴾⁽⁵⁾.
قال أبو جعفر النحاس: "وقرأ أبو عمرو وأبو جعفر وشيبة (وإذا وعدنا) بغير ألف⁽⁶⁾ وهو اختيار أبي عبيد، وأنكر (واعدنا) قال: لأن المواعدة إنما تكون من البشر، فأما الله جلّ وعزّ فإنما هو المنفرد بالوعد والوعيد. وله نظائر في القرآن كقوله: ﴿وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ﴾⁽⁷⁾، وقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾⁽⁸⁾، وقوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ﴾⁽⁹⁾. فكل هذا وعد من الله عباده، وهو على (فعل) دون (فاعل). فكذا الموضع المختلف فيه، ينبغي أن يحمل على المتفق عليه، وعلى ما كثر في التنزيل من لفظ (وعد) دون (واعد) في هذا الموضع⁽¹⁰⁾. فالمواعدة على وزن المفاعلة أكثر ما تكون بين اثنين من البشر متكافئين كل واحد منهما يعد صاحبه. وظاهر اللفظ فيه وعد

(1) سورة الصافات، الآية: 126.

(2) قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (الله ربكم ورب آبائكم) بالنصب، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم بالرفع. ينظر: السبعة 549، وزاد في المبسوط 377: يعقوب وخلف بالنصب، وأبو جعفر بالرفع.

(3) إعراب القرآن 294/3.

(4) ينظر: التبيان 1093/2، والكتاب الفريد 394/5، والبحر المحيط 122/9، والدر المصون 327/9.

(5) سورة البقرة، من الآية: 51.

(6) والباقون بالألف، ينظر: السبعة 155، والمبسوط 129، وجامع البيان 857/2، والنشر 212/2.

(7) سورة إبراهيم، من الآية: 22.

(8) سورة الفتح، من الآية: 29.

(9) سورة الأنفال، من الآية: 7.

(10) ينظر: الحجة لابن خالويه 461/1، والحجة للقراء السبعة 67/2.

من الله - تعالى - لموسى، وليس فيه وعد من موسى⁽¹⁾.

قال أبو جعفر: وكلام أبي عبيد هذا غلط بين لأنه أدخل باباً في باب، وأنكر ما هو أحسن وأجود، و(واعدنا) أحسن وهي قراءة مجاهد والأعرج وابن كثير ونافع والأعمش وحمزة والكسائي، وليس قوله سبحانه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾⁽²⁾ من هذا في شيء؛ لأن (واعدنا موسى) إنما هو من باب الموافاة وليس هو من الوعد والوعيد في شيء، وإنما هو من قول: موعدك يوم الجمعة، وموعذك موضع كذا، والفصحح في هذا أن يقال: واعدته⁽³⁾.

وحجة قراءة (واعدنا) اثنتان: الأولى: أن المواعدة كانت بين الله - تعالى - وموسى، فكان وعد الله - تعالى - لموسى أن يلقاه على الطور ليكلمه ويناجيه، وكان وعد موسى المسير لما أمره الله به. والثانية: أنه قد تأتي المفاعلة من واحد في كلام العرب، نحو: طارقت النعل، وداويت العليل، وعاقبت اللص، والفعل من واحد⁽⁴⁾. وعليه يمكن حمل القراءة بالألف على هذا الأخير.

وبناء على ما سبق فإن القراءتين متطابقتان في المعنى؛ لأن موسى لا بد له من وعد أو قبول يقوم مقام الوعد، فصحت المفاعلة على الوجهين معاً⁽⁵⁾. والصحيح أنه لا يجوز إنكار القراءات المتواترة، وليس في القراءة بإحداهما إبطال معنى الأخرى، فمن قرأ: (واعدنا) فالفعل من الله ومن موسى، ومن قرأ (واعدنا) فالفعل من الله⁽⁶⁾.

2-4 الهزمة في (اتخذناهم) في قوله تعالى: ﴿اتَّخَذْنَاهُمْ سَخِرِيًّا أَمْزَاجَتْنَهُمَا لَابِصْرُ﴾⁽⁷⁾.

قال أبو جعفر النحاس: "اتَّخَذْنَاهُمْ سَخِرِيًّا" بضم السين قراءة الحسن ومجاهد وأبي جعفر وشيبة ونافع وعاصم وابن عامر على الاستفهام وسقطت ألف الوصل لأنه قد استغني عنها، وقرأ ابن كثير والأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائي اتخذناهم على أنها ألف وصل في اتخذناهم⁽⁸⁾، يكون (اتخذناهم) نعتاً للرجال، وأبو عبيد وأبو حاتم يميلان إلى هذه القراءة واحتجاً جميعاً بأن الذين قالوا هذا قد علموا أنهم اتخذوهم سَخِرِيًّا فكيف يستفهمون قالاً وقد تقدم الاستفهام.

قال أبو جعفر: هذا الاحتجاج لا يلزم، ولو كان واجباً لوجب في مالنا، ولكن الاستفهام هاهنا على ما قاله الفراء فيه. قال: هو بمعنى التوبيخ والتعجب، (أم زاعت عنهم الأبصار) إذا قرأت بالاستفهام كانت أم للتسوية، وإذا كانت بغير استفهام فهي بمعنى أبل⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الكشف 239/1.

(2) سورة المائدة، من الآية: 9.

(3) إعراب القرآن 52/1.

(4) ينظر: الحجة في علل القراءات 460/1، والحجة للفراسي 67/2، والكشف 240/1.

(5) ينظر: الكشف 240/1.

(6) تهذيب اللغة 86/3.

(7) سورة ص، الآية: 63.

(8) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (اتخذناهم) بألف موصولة، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم (اتخذناهم) بقطع الألف ينظر: تفسير الطبري 136/20، والسبعة 556، والحجة للفراسي 82/6، والمبسوط 381، وحجة القراءات 616، والتيسير 494.

(9) إعراب القرآن 316/3.

يميل أبو عبيد إلى قراءة (أتخذناهم) بألف الوصل محتجاً بعلمهم باتخاذهم سخرياً، وتقدم الاستفهام في الآية، وخالفه أبو جعفر بأن احتجاجة غير لازم.

وفي هذه المسألة توجيهان:

الأول: أن القراءة بألف الوصل أولى؛ لأن المعنى يقويه، وهو ما ذهب إليه أبو عبيد وأبو حاتم، ووافقهم الطبري، وأبو علي الفارسي بقوله: "في إلحاق همزة الاستفهام: قوله: (أتخذناهم سخرياً) بعض البعد، لأنهم قد علموا أنهم اتخذوهم سخرياً، فكيف يستقيم أن يستفهم عن اتخاذهم سخرياً وهم قد علموا ذلك؟ يدل على علمهم به أنه أخبر عنهم بذلك في قوله: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي﴾⁽¹⁾⁽²⁾، وتكون جملة (أتخذناهم) صفة لـ (رجال)، وذلك بجعله خبراً⁽³⁾.

الثاني: أن الاستفهام في الآية بمعنى التوبيخ والتعجب فهو يجوز بالاستفهام وبطرحة قاله الفراء⁽⁴⁾، كأنهم أقبلوا على أنفسهم منكبين عليها وموبخين على ما صدر منها من الاستسخر بالمؤمنين⁽⁵⁾.

ولذا يقول ابن جني: "إن الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً نحو: مررت برجل أي رجل. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً. وونحو: مررت برجل إيما رجل؛ لأن (ما) زائدة. وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر. فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبرة"⁽⁶⁾.

3-4 الإدغام في (اسطاعوا) في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾⁽⁷⁾.

قال أبو جعفر النحاس: "﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ حكى أبو عبيد أن حمزة كان يدغم التاء في الطاء ويشدد الطاء"⁽⁸⁾.

قال أبو جعفر: وهذا الذي حكاها أبو عبيد لا يقدر أحد أن ينطق به لأن السين ساكنة والطاء المدغمة ساكنة قال سيبويه هذا محال، إدغام التاء فيما بعدها، ولا يجوز تحريك السين لأنها مبنية على السكون. وفيه أربع لغات حكاها سيبويه والأصمعي والأخفش يقال: استطاع يستطيع، واسطاعيسطيع فيحذف التاء لأنها من مخرج الطاء، ويقال: استاعيسطيع فتحذف الطاء، واللغة الرابعة أسطاعيسطيع بقطع وضم أول الفعل المستقبل، وأصله عند سيبويه⁽⁹⁾ أطاع يطيع فجاءوا بالسين عوضاً من ذهاب حركة العين، وحكى

(1) سورة المؤمنون، من الآية: 110.

(2) الحجة للفارسي 82/6.

(3) ينظر: تفسير الطبري 137/20، والكشف 233/2، وشرح الهداية 495/2، والموضح 1106/3.

(4) معاني القرآن للفراء 411/2.

(5) الكتاب الفريد 440/5.

(6) ينظر: الخصائص 272/3.

(7) سورة الكهف، من الآية: 97.

(8) قرأ حمزة (فما اسطعوا) مشددة الطاء يريد فما استطاعوا ثم يدغم التاء في الطاء، وقرأ الباقون بتخفيف الطاء. ينظر: السبعة 401، والمبسوط 285، وحجة القراءات 435، والتيسير 422، والعنوان 125، والإقناع 344، والكنز 549/2، وتحرير التيسير 450.

(9) الكتاب 25/1.

الكسائي: أنت تستطيع بكسر التاء الأولى⁽¹⁾.

فقرأ حمزة بتشديد (الطاء) على الإدغام، وحجته أن أصله (استطاعوا) فأدغم (التاء) في (الطاء) لاجتماعهما وهما متقاربان، ولم تنقل حركة (التاء) إلى السين بعد الإدغام؛ لئلا يُحرك ما لا يتحرك في موضع وهو سين (استفعل) فبقي (استطاعوا) بتشديد (الطاء) مع أن الساكن الذي قبل المدغم ليس بحرف مد، وقد جاء مثله في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾⁽²⁾ عند من قرأ بسكون العين⁽³⁾. وقرأها الباكون بتخفيف (الطاء) وحجته أن أصله (استطاعوا) إلا أنهم كرهوا اجتماع المتقاربين (التاء) و(الطاء) فحذف (التاء) ولم يُدغم؛ لأن إدغامه كان سيؤدي إلى تحريك (السين) الذي لم يتحرك في موضع، أو قد يؤدي إلى بقاءه ساكناً، فيكون ما قبل المدغم ساكناً بغير مد، وكلاهما مكروهان عندهم⁽⁴⁾.

فالطعن في قراءة حمزة مردود، فهي قراءة متواترة، والجمع بين الساكنين في هذا سائغ، جائز، مسموع في مثله، قال أبو عمرو الداني: ومما يقوّي ذلك ويسوّغه أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعاً واحدة صار بمنزلة حرف متحرك، فكان الساكن الأول قد ولي متحركاً⁽⁵⁾.

قال الصفاقسي المقرئ: "ولو سلّم أن النحويين اتفقوا على الأول لم يمنعنا ذلك من القراءة بالإدغام المحض، لأن القراءة لا تتبع العربية بل العربية تتبع القراءة لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا- صلى الله عليه وسلم- ومن أصحابه ومن بعدهم إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولدين، وهم أيضاً من أفصح العرب، وقد قال ابن الحاجب ما معناه: إذا اختلف النحويون والقراء كأن المصير إلى القراء أولى لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط، ولأن القراءة ثبتت تواتراً وما نقله النحويون فأحاد، ثم لو سلّم أن ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر فالرجوع إليهم أولى وأيضاً فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم لأنهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم من النحويين... فالحاصل أن الحق الذي لا شك فيه، والتحقيق الذي لا تعويل إلا عليه أن الجمع بين الساكنين جائز، لورود الأدلة القاطعة به، فما من قارئ من السبعة وغيرهم إلا وقرأ به في بعض المواضع، وورد عن العرب، وحكاها الثقات عنهم، واختاره جماعة من أئمة اللغة منهم أبو عبيدة، وناهيك به، وقال: هو لغة النبي- صلى الله عليه وسلم- فيما يروى عنه نعماً بإسكان العين وتشديد الميم"⁽⁶⁾.

5- الخاتمة

البحث رصد بعض تعقبات النحاس لأراء أبي عبيد، وقد كانت أغلب هذه التعقبات ترتبط بالقراءات القرآنية من حيث صحة القراءة بها، والبحث عن مسوغات جوازها من عدمه، ومدى أثر ذلك في المعنى، وتعدد الأوجه الإعرابية، بعد استعراض تلك التعقبات أجمل ما ظهر لي من نتائج في الآتي:

(1) إعراب القرآن 307/2.

(2) سورة البقرة، من الآية: 271.

(3) ينظر: الموضح 804/2.

(4) ينظر: الحجة للفارسي 178/5، والموضح 804/2.

(5) ينظر: جامع البيان 1327/3، والنشر 316/2، وإتحاف الفضلاء 373.

(6) غيث النفع 104.

- 1- أن كتاب إعراب القرآن للنحاس مادة علمية غزيرة بأقوال النحاة واللغويين.
- 2- أن موقف أبي جعفر النحاس من أبي عبيد يتجلى في مخالفته في معظم الآراء.
- 3- أن القراءات التي ثبتت بالتواتر يجب أن تحظى بالقبول، وعدم التشكيك فيها.
- 4- أن إنكار بعض النحاة لبعض القراءات قد يعود إلى أسباب منها ما يتعلق بالقراء وضبطهم في نقل القراءة، ومنهما ما يتعلق بخفاء التوجيه النحوي أو المعنى اللغوي، أو مخالفة قواعدهم الموضوعية.
- 5- أن للنحاة مواقف تباينت في تجويز أوجه تبيحها اللغة، ويستسيغها القياس، اتضحت معاملته في مواقفهم من توجيه النص القرآني، وموقفهم من قراءاته.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على محمد وعليلآه وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

6- قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

- أ. علي فاعور، ديوان الفرزدق، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1407هـ - 1987م.
- ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، (د.ت)، دار الصحابة للتراث.
- ابن السراج، الأصول في النحو، (د.ت)، لبنان: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ابن المبارك المقرئ، الكثر في القراءات العشر، ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1425هـ - 2004م.
- ابن جني الموصلي، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ط4، بيروت: دار الشروق، 1401هـ.
- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، (د.ت)، القاهرة: مكتبة المتنبي.
- ابن زنجلة، حجة القراءات، (د.ت)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ.
- ابن مجاهد البغدادي، السبعة في القراءات، ط2، مصر: دار المعارف، 1400هـ.
- ابن مهران النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1981م.
- أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1408هـ - 1988م.
- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، بيروت: المكتبة العصرية، 1424هـ - 2003م.

- أبو البركات كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ط3، الزرقاء - الأردن: مكتبة المنار، 1405هـ - 1985م.
- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، (د.ت)، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- أبو الحسن النوري الصفارقي، غيث النفع في القراءات السبع، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1425هـ - 2004م.
- أبو الحسن الواحدي، التفسير البسيط، ط1، السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1430هـ.
- أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1406هـ - 1982م.

- أبو الخير ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (د.ت)، المطبعة التجارية الكبرى.
- أبو الخير ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ط1، عمان: دار الفرقان، 1421هـ - 2000م.
- أبو العباس المبرد، المقتضب، (د.ت)، بيروت: عالم الكتب.
- أبو العباس المهدوي، شرح الهداية، الرياض: مكتبة الرشد، 1415هـ.
- أبو بكر ابن أبي شيبة، مسند ابن أبي شيبة، ط1، الرياض: دار الوطن، 1997م.
- أبو بكر محمد الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ط2، مصر: دار المعارف.

- أبو جعفر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، ط1، دار هجر للطباعة والنشر، 1422هـ - 2001م.
- أبو جعفر النخّاس، إعراب القرآن، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، 1421هـ.
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، بيروت: دار الفكر، 1420هـ.
- أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ط1، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.
- أبو طاهر الأنصاري السرقسطي، العنوان في القراءات السبع، بيروت: عالم الكتب، 1405هـ.
- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ط2، دمشق / بيروت: دار المأمون للتراث، 1413هـ - 1993م.
- أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ط1، السعودية: دار الأندلس، 1436هـ - 2015م.
- أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، ط1، الإمارات: جامعة الشارقة، 1428هـ - 2007م.
- أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م.
- أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م.
- جار الله الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.
- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (د.ت)، لبنان: المكتبة العصرية.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، 2002م.
- د. حسن محمد نور الدين، ديوان عدي بن الرقاع العاملي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ - 1990م.
- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (د.ت)، دمشق: دار القلم.
- سيبويه، الكتاب، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ - 1988م.
- عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، ط1، السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1406هـ - 1986م.
- عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ - 1997م.
- مجد الدين الفيروز آبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، 1421هـ - 2000م.
- مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ط5، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418هـ - 1997م.
- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ.
- المنتجب الهمداني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ط1، المدينة المنورة: دار الزمان، 1427هـ - 2006م.
- نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، ط1، جدة: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، 1414هـ - 1993م.